

السيادة الوطنية دراسة في تدخل دول الجوار الاقليمي "تركيا نموذجا"

د. مالك محسن خميس العيساوي *

المخلص

تقوم الدولة على ثلاثة اركان رئيسية وهي الشعب، والاقليم، والسلطة الا انها غير كافية لم تتوفر على عنصر السيادة الذي يميز الدولة عن غيرها من الوحدات ذات الطبيعة السياسية والاجتماعية.

ترتبط السيادة ارتباطاً وثيقاً بدرجة وحدود الاستقلال السياسي للدولة ، فالاستقلال هو الذي يتيح لها اعمال مظاهر السيادة الوطنية سواء داخل إقليمها او في اطار علاقاتها الدولية مع غيرها من الدول واشخاص القانون الدولي .

ان التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تؤثر على السيادة ، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها .

تعد تركيا من اهم الدول المجاورة للعراق والتي ادت دورا مهماً في التأثير في الامن الوطني العراقي منذ قرون ، السبب يعود للروابط التاريخية والحضارية والثقافية التي تربط البلدين الى جانب تركيا من اهم الدول في الشرق الاوسط التي لعبت دورا اقليميا مهما خاصة بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة وكان للقضيتين الكردية والتركمانية تأثير كبير في تحديد سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق .

* . كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

Abstract

Sovereignty are closely related to the degree and limits of political independence of the state because independence allows the state to practice the aspects of the national sovereignty either inside its territory or in the or in the framework of its international relations with other states and subjects of international law .

Turkey consider one of the most important neighboring countries of Iraq and had played an important role in influencing Iraqi national security since centuries , and the reason for this is due to the historical and cultural ties between the two states .

Turkey practice an important regional role especially after the receipt of the justice and development party of power in Turkey and the Kurdish and Turkmen issues has great influence in determining Turkish foreign policy towards Iraq.

المقدمة

كان مبدأ السيادة ولايزال أحد المقومات المهمة التي تنهض عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني التقليدي . والدولة بوصفها الشخص الرئيسي والمتميز من أشخاص القانون الدولي تتكون من عناصر ثلاثة أركان رئيسية وهي الشعب ، والاقليم ، والسلطة السياسية المنظمة (الحكومة) وعنصر السيادة الذي يميز الدولة عن غيرها من الوحدات ذات الطبيعة السياسية والاجتماعية، وعنصر السيادة بين الدولة المستقلة والدولة التابعة.

والدولة كمفهوم سياسي تعني القدرة الفعلية ،على رفض الإذعان لأية سلطة من الخارج ، وبالتالي القدرة الفعلية على تأكيد الذات في المجال الدولي بحرية كاملة. باعتبار السيادة السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواء كان ذلك داخل أقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية وبالتالي فإن السيادة تشير إلى معنيين أحدهما إيجابي ينصرف إلى قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة على التصرف بحرية كاملة ودون أية قيود تفرض عليها فيما عدى تلك التي ترتضيها هذه الدولة ذاتها، والآخر سلبي يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها. وبالتالي يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة، ووجه خارجي ينصرف نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول في علاقاتها الدولية، والتي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية.

أهمية البحث :-

ينطلق البحث من دراسة موضوع غاية في الأهمية وفقاً للمتغيرات البيئة الدولية القائمة، ووجود مؤثرات منها الداخلية والخارجية وأبرزها ما يسمى بالتهديد الإرهابي

(داعش) والتدخل التركي غير المبرر في الشأن العراقي، لذا جاء بحثنا الموسوم لمعالجة أسباب وأثار التدخل والذي سبب خرقاً للسيادة الوطنية خلاف القواعد والقوانين الدولية.

فرضية البحث :-

يعد الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ وما أفرزه في تفكك وأنهيار منظومة الدولة وهيكله مؤسساتها، والذي أنتج في انتهاك لسيادته ووحدة أراضيه لقد أوجد قاعدة ملائمة للتدخلات الدولية والإقليمية والمتمثلة بالتدخل التركي وبعض دول الجوار الإقليمي والتي سببت في خرق سيادة العراق الوطنية بما يتلائم مع مصالحها على حساب مصلحة العراق وشعبه.

منهج البحث :-

اعتمد الباحث على العديد من المناهج العلمية في أصول البحث العلمي ومنها المنهج التاريخي والمقارن والوصفي فضلاً عن المنهج التحليلي وذلك للفائدة العلمية.

تقسيم البحث :-

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة :

- ١-المبحث الأول : مفهوم السيادة وتطورها.
- ٢-المبحث الثاني : التدخل التركي في العراق من ١٩٩٠ - ٢٠٠٣.
- ٣-المبحث الثالث : التدخل التركي في العراق من ٢٠٠٣ - ٢٠١٥.

المبحث الأول

مفهوم السيادة وتطورها

أولاً : مفهوم السيادة :-

ومعناها الأعلى (Suprenus) مشتقة من اللفظ اللاتيني (Sovereignty) كلمة السيادة أما في اللغة العربية تعني يسود أو يقود أو يسيطر، يستخدم مصطلح السيادة بصورتين مختلفتين

ولكن مترابطتين ،للاشارة الى السيادة الداخلية والسيادة الخارجية ،في حين ترتبط السيادة الخارجية ، بوضع الدولة في النظام العالمي ومدى قدرتها على التصرف ككيان سياسي مستقل او دولة ذات السيادة الكاملة ، فأن السيادة الداخلية تعكس القوة أو السلطة العليا داخل الدولة الممثلة في السلطة صانعة القرارات السياسية الملزمة لكافة شرائح الشعب (المواطنين) والجماعات والمؤسسات السياسية داخل حدود الدولة ، وهنا ترتبط السيادة الداخلية بمفاهيم مثل السيادة البرلمانية والسيادة الشعبية المنبثقة من الشعب .^(١) الا أنه كان يطلق عليها اي السيادة بحسب بعض المختصين بأنها المرادف لمعنى السلطة.^(٢) والمتمثلة بالسلطة العليا كاملة السيادة في الدولة المعاصرة^(٣) وهذا يعني أن الاخيرة تتسم بأركانها الثلاث ، الشعب، والاقليم ،والسلطة السياسية، وما يترتب على ذلك قانونا من امرين اساسيين هما الاول تمتعها بالشخصية القانونية المعنوية والاعتبارية ، اما الامر الثاني لا بد من ان تتسم السلطة السياسية (الدولة) بالسيادة الكاملة^(٤) ومن المهم وللضرورة العلمية سيتم تعريف السيادة ومن ثم ابراز وبيان انواعها وخصائصها بالاتي :

أولاً : السيادة اصطلاحاً:

نشأت السيادة نتيجة لضرورة أملتها حاجة الشعوب الى الحماية ،اذ أدى التطور الاجتماعي وتزايد شعوب العالم واختلاف حاجاتهم الداخلية والخارجية الى وجود علاقات تبادلية فيما بين الشعوب وطبيعة هذه العلاقات تطلبت احترام سيادة الدول الاخرى واستقلالها ، وعرف أرسطو السيادة على أنها (سلطة عليا داخل الدولة) ووصفها افلاطون بأنها (لصيقة بشخص الحاكم)^(٥)، ففي لغة القانون الدولي : فالسيادة تعني تمثيل للدولة من سلطان على الاقليم وهذا يؤكد ملكية الدولة للاقليم ذاته ، بل هي المظهر الرئيس

لهذه الملكية^(٦) ايضاً "وصف الفقه التقليدي سيادة الدولة بأنها مطلقة^(٧) بمعنى عدم خضوع الدولة سواء في الداخل او الخارج لأية قيود تحد من سيادتها الوطنية . وقد حدد السيادة بحسب (جان بودان) بأنها السلطة العليا على الاقليم وسكانه وان هذه السلطة لا يحددها او يقيدتها اي قانون وانما تقيدها القوانين الالهية والقوانين الطبيعية وفي الوقت نفسه تقيدها التزامات واردة الحاكم تجاه غيره من اصحاب السيادة ، وحيال الافراد سواء من المواطنين اي رعاياه او من الاجانب ، وهنا فالمصلحة الخاصة ينبغي ان تتلائم مع المصلحة العامة للمجتمع الدولي ، على ان لا يكون ذلك للحيلولة بين حق كل شعب في أن ينظم شؤونه واختيار شكل الحكم الذي يرضيه وفقاً لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة^(٨). ويعد المفكر الفرنسي جان بودان هو اول من حاول بلورة نظرية متكاملة للسيادة من خلال مؤلفه الشهير الكتب الستة عن الجمهورية الصادر عام ١٥٧٦م ، الا أن بودان وضع سيادة الدولة كونها سلطة عليا لا تخضع للقوانين ، أي سلطة مطلقة . اما بالنسبة الى كونيس رايت فيعرفها بانها المركز القانوني لوحدة تخضع للقانون الدولي وتعلو على القانون الداخلي وعليه فمن حق الدولة أن تتصرف وفقاً للقانون الدولي والذي يعطيها حرية أتباع كافة السبل من اجل الدفاع عن كيانها وحفظ حقوق مواطنيها داخل البلد الواحد اما بالنسبة الى بطرس بطرس غالي فيشير الى ان للسيادة الاهمية في تحقيق التعاون الدولي ، وبخلاف ذلك فمن الصعوبة ان يتحقق التنظيم الدولي نفسه.

ثانياً : خصائص السيادة :-

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج مجموعة الخصائص التي تتصف بها صفة السيادة في الدولة وهي :

- **السيادة المطلقة (القطعية)** : بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا توجد أية حدود قانونية لسلطتها في سن قوانين الدولة.

- **السيادة شاملة (العمومية)** : أي تطبق على جميع المواطنين في الدولة، وكذا المنظمات المتواجدة داخل حدود الدولة، أما الاستثناء الوحيد من ذلك هو ما يتمتع به

الدبلوماسيون الأجانب المعتمدون لدى الدولة من حصون وامتيازات دبلوماسية وبالتالي يخضعون لسيادة دولهم.

- **السيادة لا يتنازل عنها** : بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها، وإلا هدمت نفسها بنفسها، فالدولة والسيادة متلازمان ومتكاملان، ولكن للدولة أن تتنازل لمن شاءت عن جزء من أرضها، وفي هذه الحالة تتقي سيادتها بالنسبة لذلك الجزء من إقليمها الذي تنازلت عنه وتنتقل السيادة إلى الدولة التي تم هذا التنازل لحسابها^(٩).

- **السيادة دائمة** : بحيث يستمر مفعول السيادة طالما أن الدولة قائمة بصرف النظر عن تغير الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة، أو تغير شكل المؤسسات الدستورية التي تتم عبرها ممارسة السيادة^(١٠).

- **السيادة غير قابلة للتجزئة (اللاتجزئة)** : لأن السيادة تتضمن عدم المشاركة والتقسيم، فلا يمكن أن يكون أكثر من سيادة واحدة في دولة، دون قيام صراع يحسم في نتيجة الأمر ووحدانية السيادة، وفي هذا الصدد ينبغي توضيح أن نظام اللامركزية لا يعني خروجاً على صفة السيادة، أو تهديداً لها، بل أنها لا تعني كذلك تعدد مراكز سلطة صاحب السيادة، وذلك كون الهيئات المحلية في نظام اللامركزية ليست صاحبة اختصاص أصيل، وإنما ما تختص به يترتب لها بإرادة الدولة صاحبة السيادة، والمنفردة بالاختصاص الأصيل على أرضها، والدولة إذ تلجأ إلى تخويل شيء من اختصاصها لبعض الهيئات المحلية استجابة لاعتبارات متباينة سواء جغرافية (كانبساط إقليم الدولة) أو تباين ظروف الهيئات المحلية داخل الوحدة السياسية^(١١).

ويجب التفريق بين السيادة كمفهوم قانوني والسيادة كمفهوم سياسي، حيث أننا نعني بالسيادة كمفهوم قانوني صفة من صفات الدولة وهي صفة تتساوى الدول جميعها في التمتع بها لكونها من خصائص الدولة الحديثة، وذلك بصرف النظر عن قدرتها الفعلية على ممارسة مظاهرها.

فالدول أعضاء الجماعة الدولية تتساوى جميعاً في تمتعها بالسيادة وبما يترتب على ذلك، من مساواة أمام القانون الدولي وأمام الحقوق التي يترتبها لها هذا القانون^(١٢).

ثالثاً : أشكال السيادة :-

يتضح مما سبق، أن السيادة تعني سلطة الدولة العامة والقاهرة والقادرة على تنظيم نفسها، وعلى فرض توجيهاتها، دون أن تكون خاضعة داخلياً وخارجياً. ومن هنا يمكن تصنيف السيادة إلى صنفين رئيسيين وهما : السيادة الداخلية والسيادة الخارجية :

أ- **السيادة الداخلية**: وهي تشير إلى وجود شخص أو جماعة من الأشخاص، أو جمعية من الجمعيات في أي دولة مستقلة، ويكون لها القوة، والسلطة القانونية النهائية لأصدار الأوامر، وفرض الطاعة لسلطتها، وتكون هذه السلطة العليا مطلقة، والهيئات الموجودة داخل الحدود الإقليمية للدولة، ومقابل ذلك لا تتلقى أية أوامر من أي من هؤلاء الأشخاص والهيئات.

ب- **السيادة الخارجية** : وتعني أن الدولة لا تخضع لأي سلطة أخرى، وبالتالي فهي مستقلة عن أية ضغوط قاهرة، أو تدخل من جانب الدول الأخرى، مما سبق يتضح أن هناك فرق واضح بين طبيعة السيادة الداخلية والسيادة الخارجية، فالأولى تتضمن الفردية، واليد العليا، والسلطة النهائية المهيمنة على الأفراد والجماعات في نطاق الدولة، بينما تعني الثانية عدم التبعية والمساواة المعنوية، أما الجانب المشترك بينهما فهو غياب سلطة تعلو سلطة الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كانت سلطة الدولة مقيدة بشروط تفرضها عليها معاهدة أو قواعد القانون الدولي، فإن سيادة الدولة في هذه الحالة لا تنتهي، لأن مثل هذه القيود تكون ذاتية ويتم تنفيذها بناء على إرادة الدولة نفسها.

ولا شك أن ذلك يتعين على الدول الحديثة أن تعمل في إطار القانون الدولي والمنظمات الدولية ، التي تنظم العلاقات بين الدول ذات السيادة ، ولا تعترف بأي سلطة

أعلى منها ، وبعد قواعد القانون الدولي تنسيق يكفي بتحييد التعاون بين الدول وتنظيم المجتمع الدولي ، في حين أن ميثاق الأمم المتحدة حظر على الدول الأعضاء وبموجب الفقرة الرابعة من المادة الثانية اللجوء إلى التهديد أو التدخل أو إلى استخدام القوة سواء كان ذلك ضد سلامة الأراضي أو مجال التدخل وبأي شكل يتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . ولا شك أن التدخل التركي في العراق يعد خرقاً وانتهاكاً لسيادة العراق ، إلا أن مبدأ الحفاظ على السيادة البلد يعد التزاماً "دستورياً" ووطنياً "مدعوماً" بالقانون الدولي ، والحفاظ على سيادة العراق مسؤولية وطنية تتحملها السلطة السياسية . وبهذا سنتناول في المبحث الثاني الذي يحمل عنوان التدخل التركي في العراق بعد عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٣ .

المبحث الثاني

التدخل التركي في العراق بعد عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٣

لقد كان لحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١ ودخول القوات العراقية إلى الكويت أثر واضحاً ورئيساً في توتر العلاقات العراقية - التركية ، في تلك المدة مع بداية تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً لتحرير الكويت وضرب العراق سارعت تركيا بالانضمام إلى ذلك التحالف ووضع الاتفاق كل إمكانياتهم لخدمة هذا التحالف ، بما في ذلك وضع القواعد العسكرية التركية في خدمة الأهداف الأمريكية والسماح لقوات حلف الشمال الأطلسي باستخدام قاعدتي (آن و أنجريك) فضلاً عن قاعدة أزمير البحرية والسماح للأسطول السادس الأمريكي من التمرکز في المياه الإقليمية التركية^(١٣) و انضمت تركيا إلى الدول التي قامت بفرض عقوبات على العراق بعد قرار مجلس الأمن المرقم (٦٦١) الذي يقضي بفرض حصاراً اقتصادياً على العراق، على الرغم من الخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض لها تركيا من هذا القرار لذلك قامت تركيا في ٩ اب ١٩٩٠ بغلق أنبوب النفط العابر إليها من العراق .

اذ اقدمت تركيا إبان المدة الواقعة ما بين اب ١٩٩٠ وتشرين الاول ١٩٩١ ، على اتخاذ سلسلة من التدابير والاجراءات المعادية للعراق من خلال زيادة عدد القوات

المتركزة مع حدود العراق الى (١٠٠,٠٠٠) الف جندي تركي ، بعد ان ارسلت قرابة (٣٥,٠٠٠) الف جندي اخر ليصبح العدد الى نحو (٦٥,٠٠٠) الف جندي ، منتشرين في المنطقة الجنوبية الشرقية لتركيا على الحدود مع العراق^(١٤). وسرعان ما اعلنت الحكومة التركية وقتها عن استعدادها لأرسال قوات تركية الى منطقة الخليج العربي للإسهام في تطبيق قرار الحصار الاقتصادي المفروض والصادر عن مجلس الامن ضد العراق^(١٥) .

وعليه فأن موقف تركيا كان اثناء حرب الخليج ١٩٩١ منطلقاً من حسابات ان يحقق لتركيا مكاسب في الاراضي العراقية والتي طالما أعدها ارثاً عن الامبراطورية العثمانية ، و عبر عن ذلك الموقف المتحدث لشؤون الخارجية (ان تركيا ستقوم بتنفيذ كل القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة) علماً ان تركيا خسرت نتيجة موقفها هذا عائدات مالية تصل الى حوالي (٧) مليار دولار سنوياً و يشكل العراق شريكاً رئيسياً في علاقاته التجارية ، وقد شرعت تركيا بتحشيد قطاعاتها العسكرية وجعلت اراضيها منطلقاً لطائرات التحالف الدولي لضرب العراق في وقتها^(١٦) .

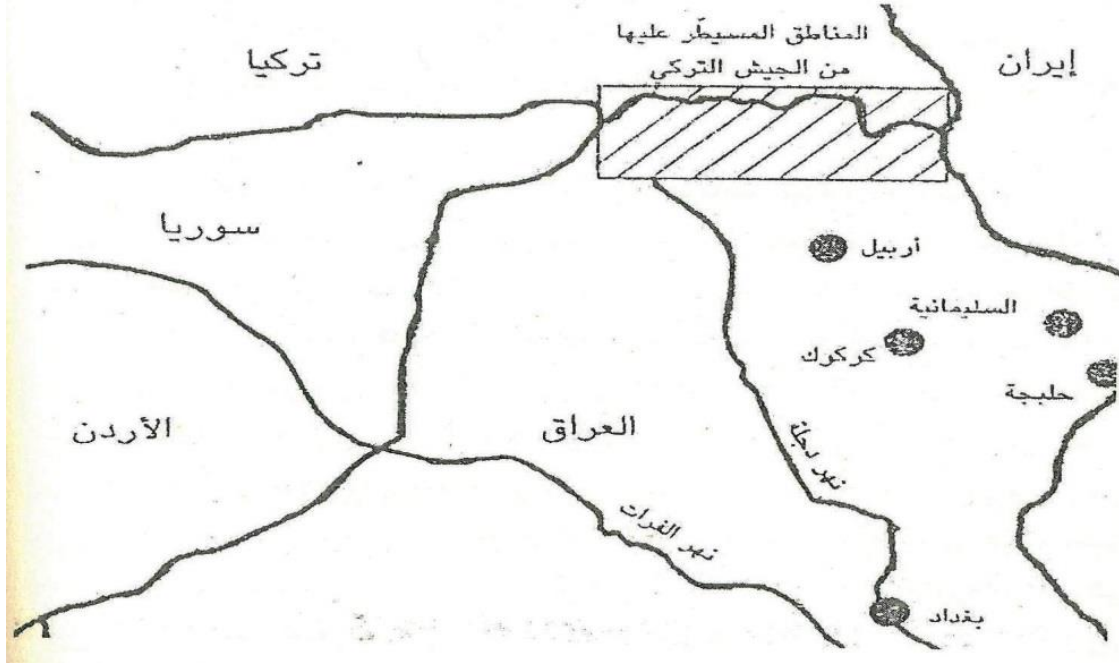
ولعل ابرز ما قامت به تركيا هي دعوة الرئيس التركي سليمان ديميرل لاعتبار منطقة الموصل بأنها ما تزال (ملكاً لتركيا) وان الضرورة الامنية تقضي اعادة ترسيم الحدود مع العراق بحجة منع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني ، (PKK) وقال ديميرل ان اقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب معاهدة لوزان و اضاف لقد بلغنا الامريكيين بموقفنا هذا ولكن المشروع لم يقر على الصعيد السياسي في وقتها^(١٧). ونتيجة لتلك التصريحات فقد حرصت الحكومة العراقية انذاك بأنه يرفض جميع الوسائل لتغيير حدوده مع تركيا ويحذر من القيام باي خطوة منفردة من شأنها المساس بالحدود بينهما ، واستدعت وزارة الخارجية العراقية القائم بالاعمال التركية في بغداد وطلبت منه رسمياً ايضاحاً لهذه التصريحات اذ ان زعماء تركيا يؤكدون (ان اقليم الموصل لا يزال ضمن الخارطة السياسة التركية وفقاً لحدود الميثاق الوطني التركي)^(١٨) ، عليه وطالب سليمان ديميرل مرة ثانية بالموصل في ٣ اذار ١٩٩٥ ، عندما صرح قائلاً (ضرورة اعادة ترسيم الحدود التركية عند نهاية نفط الموصل - كركوك ، وبذلك تتضح اطماع تركيا بولاية الموصل قائمة وتحاول استغلال أية فرصة لتنفيذ اهدافها التوسعية)^(١٩) . هذا

من ناحية برزت مواقف تركيا التي عبر عنها تورغوت اوزال رئيس الوزراء التركي انذاك ، وعرض تورغوت اوزال دوراً اخر لبلاده التشجيع على تقسيم العراق ما عرف (بخريطة اوزال للعراق) والتي تقوم هذه الخطة على تقسيم العراق الى ثلاث اجزاء على اساس عرقي و ثم جمعها في (كونفدرالية) وهي (عربية ، وكردية، وتركمانية)، ملحقه بتركيا بضمانات دولية ، ويبدو ان تورغوت اوزال هنا يتفق تماماً مع المخطط البريطاني لاقتسام نفط الشمال في ضوء اعادة رسم الخارطة السياسة للمنطقة التي تقوم على اساس سياسة (التفتيت) .

ومن الناحية الاخرى و في اطار سياسة تركيا تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية شكلت عمليات عسكرية متكررة في شمال العراق استمراراً لتلك السياسة فضلاً عن تغيير في الاشخاص صانعي السياسة التركية بعد وصول سليمان ديميريل اثر انتخابات عام ١٩٩١ (٢٠) . ، وضمن هذا التوجه قامت تركيا بعملية واسعة النطاق في شمال العراق لضرب مقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK ، وكذلك شنت في المدة من الاول من اذار ١٩٩٥ ، وحتى الاول من ايار ١٩٩٥ ، اوسع عملية تدخل في شمالي العراق اطلقت عليها اسم (عملية فولاذ) ، اذ توغل ما يقرب من (٣٥) الف جندي تركي مع دباباتهم وتساندهم الطائرات داخل الاراضي العراقية بعمق (٤٠) كيلومتراً لشن هجمات برية وجوية ضد ما وصف (بقواعد حزب العمال الكردستاني الموجودة في شمال العراق) (٢١).

ولمزيد من التوضيح ينظر خارطة الاحتلال التركي لبعض المناطق في شمالي

العراق



المصدر : د. ناظم نواف إبراهيم ، العنف السياسي في العراق المعاصر ، دراسة في تطور الظاهرة في ظل تغيرات الدولية والاقليمية والمحلية ص ١٦٢ .

لقد واصلت القوات التركية غزوها للمناطق الشمالية للعراق فضلاً عن ردود الافعال العراقية والعربية المعارضة لهذه الانتهاكات لسيادة العراق، واستمراراً لتلك العمليات عادت القوات التركية مرة أخرى بأخترق الاجواء العراقية بالطائرات الحربية ، في ٦ ايار ١٩٩٦ ، للسبب نفسه وكذلك في ١٣ ايار ١٩٩٧ ، بدأت القوات التركية بعملية غزو جديدة داخل الاراضي العراقية ، اذا احتلت زاخو ووصل ما يقارب ٣٥ الف جندي الى مناطق عقرة والعمادية وأتروشي ، وقد حظيت هذه العملية بدعم ومساندة الولايات المتحدة الامريكية وسميت هذه العملية (بالمطرقة الكبرى) ، ولقد جاء ذلك على لسان المتحدث بأسم وزارة الخارجية الامريكية الذي قال (ان لتركيا الحق بشن عملية عسكرية) ، مؤكداً ان انقرة وعدت واشنطن ان هذه العملية ستكون محدودة من حيث حجمها ومدتها^(٢٢) .

وقد رافق تلك العمليات وفي عهد حكومة نجم الدين أربكان في ٤ أيلول ١٩٩٦ تقديم تانسو تشيللر وزيرة الخارجية التركية انذاك ، اقتراح بإنشاء منطقة أمنية عازلة في شمالي العراق بحجة منع تسلل المتمردين الاكراد الاتراك عبر الحدود المشتركة ، لذا ففي ايلول ١٩٩٦ قالت تانسو تشيللر وزيرة الخارجية التركية ان تركيا لا يمكنها ان تتجاهل الارهابيين من عناصر حزب العمال الكردستاني ، لكن هذه الفكرة تعثرت نتيجة الفكر العراقي وموقف الدول العربية الاخرى التي وجدت فيها تدخلاً واسعاً في شؤون العراق وانتهاكاً لسيادته ، وعدت الحكومة العراقية عزم تركيا على انشاء هذه المنطقة نوعاً من انواع الضغط ، الذي تمارسه الادارة الامريكية عليها عبر تركيا ، ولكن بالرغم من تعثر هذه الفكرة فإن تركيا لم تتخلى عن مشروعها لإقامة الحزام الامني فهي تطرحها كلما بدأت بعملية جديدة لملاحقة حزب العمال الكردستاني داخل الاراضي العراقية^(٢٣) ، ومارست تركيا دوراً اخر ضد العراق من خلال (قوة المراقبة الشمالية) لمراقبة منطقة الحضر الجوي في شمال العراق بواسطة طائرات امريكية بريطانية ، وتتطلق من قاعدة (أنجريك) جنوب شرق تركيا ، والتي باشرت مهماتها في كانون الاول ١٩٩٦ لتحل محل القوات المطرقة التي كانت مخصصة في اطار عمليات حضر الطيران شمال العراق .

فضلاً عن الاحتجاجات واستتكار العراق على الدور التركي لتدخله السافر في شؤونه الداخلية الا انه وفي عام ١٩٩٧ واصلت تركيا عملياتها البرية والجوية في شمال العراق واستمرت ٣٦ يوماً وسميت بـ (فولاذ ٩٧) من اجل مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني^(٢٤) .

فقد استطاعت من نشر ثمانية الاف جندي لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال PKK الى اراضيها وان الجنود الاتراك اخذوا مواقع لهم في المناطق الحدودية مع العراق ، فضلاً عن تركيا اقامت نظاماً الكترونياً بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل لمراقبة الحدود مدعومة من الاقمار الصناعية والتي تزامنت مع ردود فعل الدول العربية التي ادانت عملية (فولاذ ٩٧) الا ان الموقف الامريكي والاسرائيلي أستمروا مؤيداً او داعماً لتلك العمليات^(٢٥) . ومع بداية عام ١٩٩٨ تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والعراق على مستوى السفراء ، ولكن بالرغم من ذلك فقد استمرت بأجتياحها الاراضي العراقية

المتكررة لشمال العراق بحجة مطاردة متمردي حزب العمال الكردستاني PKK كما كانت في عام ١٩٩٧ (٢٦) .

وفي عام ١٩٩٩ وصلت العلاقات التركية - العراقية توترها السابق نتيجة الاجتياحات المتكررة لشمال العراق فضلا عن رفض حكومة (بولنت أجاويد) طلب الحكومة العراقية الذي حملة اليها طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي انذاك ، اثناء زيارته لأنقره في شباط ١٩٩٩ ، بشأن منع استخدام الطائرات الامريكية والبريطانية قاعدة أنجريك في هجماتها على العراق (٢٧).

ويتضح من ذلك ان تركيا قد ادت طيلة عقد التسعينات من القرن العشرين الماضي دورا سلبياً اتجاه العراق ، وذلك لتحقيق اهدافها المتماثلة بتعزيز دورها الاقليمي وتصدير مشكلتها الداخلية الى خارج حدود تركيا والذي تمثل بأجتياحها المتكرر لشمال العراق بحجة ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK . منذ تلك المرحلة وحتى اعداد هذا البحث .

وعليه نصل الى تحديد اهم الاهداف الرامية اليها سياسة تركيا الخارجية في تعاملها مع الوضع العراقي والذي شكل خرقاً لسيادة العراق الوطنية وفقاً للاتي :

تعد تركيا من الدول الاقليمية الكبرى في الشرق الاوسط وتمتاز بقدرتها العسكرية الكبرى وامكانياتها الصناعية والتجارية (٢٨) ، وينظر العراق الى تركيا بأنها دولة جوار لها مع العرب تاريخ مشترك كما ينم عن ذلك الخطاب السياسي التركي الموجه الى العرب (٢٩) . لذا العراق يمثل اهمية اولى لتركيا لاكثر من سبب (٣٠).

١. ان منطقة الموصل - كركوك - الواقعة ضمن حدود الجمهورية العراقية ، كانت ضمن خريطة تركيا التي اقراها البرلمان التركي في جلسة سرية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٢٠ في اسطنبول في ما عرف (بالميثاق الوطني) وخلال مناقشات البرلمان التي جرت عشيت معاهدة لوزان (١٩٢٣) واضطرار الاتراك الى التخلي عن الموصل - كركوك لصالح العراق ، بعد ضغوط بريطانية في معاهدة حيزران / يونيو ١٩٢٦ الثلاثية بين العراق - تركيا - بريطانيا .

٢. ان تركيا بلد غير نفطي ، بل لعله البلد الكبير مع اسرائيل في الشرق الاوسط الذي لا يملك ثروة نفطية او غاز طبيعي ، ويشكل غنى الموصل - كركوك بالنفط حافزاً لاهتمام تركيا بهذه المنطقة .

٣. على الرغم من فلسفة السياسة الخارجية التركية في شعار ، سلام في الداخل سلام في الخارج ، الا ان استخدام الاقليات ذات الاصل التركي في الدول المجاورة لها يمثل سياسة تركية ، ويشكل وجود كتلة تركمانية في كركوك - الغنية بالنفط عامل اهتمام اخر بالوضع في العراق .

٤. ان أحد الهواجس المركزية لدى النظام التركي هو هاجس التفكك - الذي نتج عن اتفاقية سيفر (اب / اغسطس ١٩٢٠) والذي يكمن في وجود كتلة كردية كبيرة حوالي (٥) ملايين في شمال العراق ، وتتبع الخشية من هذه الكتلة من جانبين^(٣١) :

أ- ان المنطقة الجغرافية لتواجد اكراد العراق محاذية للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها اكراد تركيا والتي تقدر نسبتهم ب(١٦) مليون نسمة .

ب- ان اكراد العراق قطعوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية والقومية ، ولا سيما بعد الحكم الذاتي في مطلع السبعينات وازداد تبلور هذه الهوية بعد حرب الخليج الثانية ، لذا يثير هذا الواقع هواجس تركيا ويحرك مخاوفها لدى القيادات السياسية والعسكرية في تركيا ، وبهذا يحظى الوضع في العراق وفي شماله حصراً بأهتمام استثنائي ومهم نظراً الى تأثير التطورات القضية الكردية العراقية على الوضع في تركيا ، فتركيا لا تريد للاكراد الى ان يصلو الى مرحلة قيام كيان خاص بهم في العراق ، لان ذلك يعني ان هذا الاقليم المنفصل سيكون امتداد للمناطق التي يسكنها الاكراد في جنوب تركيا..

٥. استمرت تركيا تدور في الفلك الغربي ، كتابع لتنفيذ السياسة الغربية في المنطقة العربية وكان ينبغي لتركيا ان تدرك أهمية المنطقة العربية عموماً والعراق خصوصاً في ظل تصاعد الصراع الدولي ، ولكنها بدل من خلق حالة من التقارب لجأت الى اعتماد سياسة ملتوية من خلال محورين^(٣٢).

أ- هو السيطرة على مصادر المياه التي تتبع من اراضيها وتتمر من خلال الاراضي السورية الى العراق ، وهي سياسة ترمي من خلالها محاولة مبادلة المياه التركية بالنفط العراقي وهو الامر الذي ما يزال يشكل هاجساً عراقياً كبيراً

ب- التلاعب بالورقة العراقية ، ففي الوقت الذي كان يمكن للساسة العراقيين ان يعالجوا المشكلة الكردية في العراق ، معالجة مرضية وطنية وفقاً لتباين ظروف الحركة الكردية في مناطق تواجد الاكراد في الدول المجاورة ضلت السياسة التركية ضاغطاً شديدة التأثير على صانع القرار منذ عام ١٩١٥ وحتى يومنا هذا .

٦. منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١ والحكومات التركية لم تأل جهداً بأعداد المزيد من الخطط حول العراق . لا سيما بعد انتهاء الحرب لجني مكاسب اقليمية واداء دور مهم في الشرق الاوسط ، بعد التوازنات الجديدة التي افرزتها نتائج الحرب ، إذ قامت طائرات قاذفة مقاتلة من طراز (ف - ٤) و (ف - ١٠٤) في الخامس من اب / اغسطس ١٩٩١ ب (٩٢) طلعة فوق شمال العراق لقصف المتمردين الاكراد (الاتراك) والذي زعم انهم ينتمون الى حزب العمال الكردستاني ويكافحون مع بعض اكراد العراق من اجل قيام وطن كردي مستقل ، اذ قامت تركيا في الوقت نفسه ، بأقامة منطقة عازلة دائمة بعمق (٥) كيلومترات في شمال العراق لمنع المقاتلين الاكراد من التسلل الى اراضيها ، وتوغل حوالي (٥٠٠٠) جندي تركي في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٢ بمسافة (١٠) كيلومتر داخل الاراضي العراقية ، وبحلول شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ أدعى الجيش التركي انه يسيطر على مساحة (١٥٠) ميلاً مربعاً من الاراضي العراقية انظر الخريطة رقم (١) لذا اصبحت الغارات الجوية وتحركات القوات عبر الحدود حدثاً يومياً^(٣٣).

المبحث الثالث

التدخل التركي في العراق في المدة ٢٠٠٣ _ ٢٠١٥

تسعى تركيا من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مصالحها المتعددة والقائمة على استثمار الفرص التي تتواءم مع تلك المصالح وبحسب رؤية الحكومة التركية وعليه يعد واقع العراق المكان الملائم لتحقيق برامجها في احتلال سياسة المكان الإقليمي، ويتضح ذلك من خلال العامل التاريخي الذي أفرزه حالة عدم الاستقرار في طبيعة العلاقة مع العراق رغم التبادل الاقتصادي والتجاري الذي أسهم بنحو فاعل بانتعاش اقتصادها.

ويتضح من ذلك أن تركيا قد أدت طيلة عقد التسعينات من القرن العشرين دوراً سلبياً اتجاه العراق وذلك تحقيقاً لأهدافها المتمثلة بتعزيز دورها الإقليمي وتصدير مشكلتها الداخلية إلى خارج حدود تركيا والذي تمثل باجتياحها المتكرر لشمالي العراق بحجة ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK) الأمريكية^(٣٤).

ورافقت تلك العمليات تغير مهم في الاستراتيجية العسكرية التركية وهو توسيع المجال الحيوي للأمن القومي التركي خارج الحدود التركية ليشمل شريطاً محاذياً لتلك الحدود يمتد إلى عمق غير محدد داخل الأراضي العراقية.

ويعد موقف تركيا من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ هو بداية المرحلة التي مثلت إعادة توجيه علاقاتها الخارجية بسياسة الجديدة الذي سعت سياسة تركيا الخارجية التي اعتمدها منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في عام ٢٠٠٢ استناداً إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها احمد داوود أوغلو وزير الخارجية السابق، إذ تميل هذه السياسة إلى اتساع عبر سياسة إقليمية فاعلة وطموحة في منطقة الشرق الأوسط، لذلك يمكن أن نلمس التطبيق العملي للاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع العراق، وفي خضم التطورات الأزمة العراقية التي أثرت في السياسة الخارجية، والتي تغيرت أكثر من مرة نتيجة تأثيرات داخلية وإقليمية ودولية والتي كان لها تأثيراً على مراكز اتخاذ القرار التركي^(٣٥).

لذلك كانت السياسة التركية مع وصول حزب العدالة والتنمية، تظهر روح جديدة من الواقعية في الموقف التركي أزاء العراق، إذ كانت سياسته تقوم على العوامل

الدبلوماسية والاقتصادية أكثر منها عوامل سياسية، وعلى (القوة الناعمة) أكثر من القوة الخشنة، لذلك كانت سياسته اتجاه العراق تقوم على مكونات في بناء هذه السياسة كما يلي :-

- ١- الحوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة نفسها، وذلك لتحسين الإدارة المستقرة للأزمة في العراق على نطاق الشرق الأوسط.
 - ٢- التخلي عن المقاربة الأمنية الضيقة أزاء العراق، والتي كانت تركز على قضيتي كردستان العراق، وكركوك وانتهاج مقاربة سياسية أكثر مع العراق.
 - ٣- بناء علاقات حسنة بعدد من الأطراف والشخصيات العراقية^(٣٦).
- سعت تركيا لاستمرار توثيق علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العراق، وهذا ما اكده وزير الخارجية الأسبق لتركيا عبد الله غول (أن نجاح أمريكا في العراق هو بالتأكيد في مصلحة تركيا)^(٣٧).

كما عبرت وجهة نظر حكومة حزب العدالة والتنمية في التدخل بشأن العراق حينما قال وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو (النظامان السياسي والديمقراطي في العراق معقدان جدا، هناك السنة العرب في وسط البلاد والسنة الأكراد في شمال والعرب الشيعة في الجنوب، وعنصر التوازن في العراق هم العرب السنة، بما أن أنهم سنة لديهم قاسم مشترك مع الأكراد، وبما أنهم عرب لديهم قاسم مشترك مع الشيعة العرب، يجب أن يكون هناك نظام سياسي في العراق مبني على السنة العرب لضمان الأمن وضمان نظام سياسي مستقر في هذا البلاد)^(٣٨). ترى تركيا بأن سياستها الإقليمية تحت حكومة حزب العدالة والتنمية، قائمة على توظيف مورثاتهم التاريخية والجغرافية، على نحو يتجاوز العوائق التي حالت دون تبلور سياسة إقليمية تركية نشطة في الماضي، وفي إطار يقود إلى إعادة تفعيل البناء الجيوسياسي لتركيا من جديد^(٣٩)، وهنا يبرز في إطار التطورات الأخيرة في العراق العديد من الأسئلة المتعلقة بالدور التركي والأسباب التي جعلتها تسير مع الإرهاب وفتح الحدود الجنوبية مع المناطق التي سيطر عليها الإرهاب، القائمة على استغلال الأوضاع السياسية في العراق من أجل دعم المكونات العراقية الموالية لها من خلال العلاقة مع الحزب الإسلامي و (ائتلاف متحدون) بزعامة أسامة النجيفي والعمل مع (جبهة التركمان).

وعملت على دعم حكومة إقليم كردستان في وجه الحكومة الاتحادية في بغداد، فقد أشارت الكثير من التقارير، إلى علاقة وثيقة بين تنظيم داعش والاستخبارات التركية، سواء عبر الاستضافة أو التدريب أو التسليح أو المعالجة ضمن المستشفيات التركية، وفتح المطارات والحدود لعبور المقاتلين الأجانب إلى سوريا وبالتالي العراق كما أن ثمة تقارير تشير إلى تورط أعضاء في حزب العدالة والتنمية في تجارة النفط المهرب من سوريا والعراق من قبل داعش في الأسواق التركية^(٤٠).

كما عمل الأتراك بسياسة دفع الخلافات الكردية مع بغداد عبر ملف النفط وقبولهم بتصدير النفط الكردي عبر خط أنابيب كركوك (بومورطاليق) على البحر المتوسط ودون موافقة الحكومة في بغداد، وأخذ الموقف التركي تجاه الأكراد يتسم بالأحتواء والمهادنة بدل التهديد والمواجهة، إلا أنه بشيء مؤقت حتى يتم استعادة أحلام تورغت أوزال الرئيس التركي ١٩٨٩-١٩٩٣ في ضم شمال العراق والموصل حسب ما جاء في الخرائط التي طرحها عام ١٩٩١، حين توقع آنذاك أنهيار العراق وتقسيمه وهو للأسف نفس حلم أردوغان^(٤١).

وفي عام ٢٠٠٤، أكدت وكالة الأنباء التركية، بأن قيادة الجيش التركي أعدت خطة لعمليات عسكرية في شمال العراق بقوة عسكرية تتألف من أربعين ألف جندي، جاء ذلك بسبب مخاوف الأتراك من سعي الأكراد في شمال العراق لتغيير التركيب الديموغرافي لمدينة كركوك والمناطق الأخرى الغنية بالنفط^(٤٢).

أن السياسة الخارجية التركية تجاه العراق أخذت بالتدخل السافر في الشأن العراقي وبالخصوص بعد تسلم رئاسة الوزراء نوري المالكي (٢٠٠٦ - ٢٠١٤) بدأت باتخاذ مواقف مختلفة، وتحولت إلى طرف في الصراع الداخلي وبدأت العلاقات العراقية التركية تزداد سوءاً على أثر تداعيات قضية الحكم القضاء العراقي قراراً "غائباً" بالاعدام على نائب رئيس جمهورية العراق (طارق الهاشمي) بعد أدانته بأرتكابه أعمال إرهابية ولجوء الأخير إلى تركيا ورفض الحكومة التركية تسليمه للحكومة العراقية وهذا ما أدخل العلاقات العراقية التركية إلى مرحلة التوتر ، ولقد أظهرت قضية الهاشمي حجم التدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية فضلاً عن قيام الحكومة التركية بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع إقليم كردستان ولاسيما في مجال الطاقة متجاهلة الحكومة المركزية في بغداد^(٤٣).

وبعد ظهور داعش في سوريا والعراق، أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أثناء قمة حلف الناتو في مدينة ويلز البريطانية على أهمية الدور التركي في القضاء على داعش وقد أوضح الرئيس أوباما في (٥ سبتمبر ٢٠١٤) أن التعاون المطلوب من تركيا يتعلق بالخدمات العسكرية والاستخباراتية الخاصة بالتعاون مع مسألة المقاتلين الأجانب التي تشكل موضوعاً لا يزال يتطلب المزيد من العمل، وبعد ذلك قام وزير الدفاع الأمريكي (تشاك هيجل) بزيارة تركيا لاستطلاع مدى مساهمتها في التحالف الدولي ضد داعش، أتضح أن الأتراك تردّدوا في المشاركة في التحالف الدولي، وفي رسالة وجهها الرئيس أوباما بشكل دبلوماسي وكررها وزير الدفاع (تشاك هيجل) ومن ثم كررها وزير الخارجية الأمريكي (كيري) أثناء زيارته في ١٢ سبتمبر ٢٠١٤ تطلب واشنطن من أنقرة أن تبذل جهداً أكبر لمنع المقاتلين الأجانب من دخول سوريا والعراق.

وقد اشارت العديد من المصادر بأن تركيا كانت احد الممرات لتسلل العديد من المتطرفين إلى سوريا والعراق الا ان المبرر لذلك من قبل الاتراك مرجعه إلى طول الحدود مع سوريا إذ تصل إلى (٩١٠ كم) ومع العراق (٣٨٤ كم) وأنها بلد سياحي لا تعرف إذا كان الزائر سائحاً أم متطرفاً، وأعلنت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن عدد مقاتلين تنظيم داعش في سوريا والعراق يتراوح بين (٢٠-٣١.٥٠٠) ألف مقاتل، في تقديرات جديدة تزيد بأضعاف عن تقديراتها السابقة البالغة (١٠) آلاف مقاتل، وواضح إن الزيادة الكبيرة جاءت بعد (١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٤) سقوط الموصل، وكشفت صحيفة (طرف) التركية اليسارية أن ثمانية من أهم القيادات داعش أصيبوا خلال القصف الأمريكي في سبتمبر ٢٠١٤ لمعاقل التنظيم، تم نقلهم إلى مدينة (أورفا) جنوب تركيا وعلاجهم في مستشفى خاص، وأن الحكومة التركية أمنت نقلهم ودفعت تكاليف علاجهم.

كما نشرت نفس الصحيفة يوم (٩ سبتمبر ٢٠١٤) تقريراً عن ذخيرة تركية الصنع بأيدي مقاتلي داعش وأن بعض المقاتلين المتشددون الذين قتلوا عثر معهم على كميات كبيرة من الذخائر من صنع تركي، أما صحيفة (ايدنليك) فتري أن الحكومة التركية امدت داعش بالسلاح الذي جرى استخدامه في اقتحام القنصلية التركية حين اجتاحت مقاتلي داعش محافظة الموصل (١٠/حزيران/٢٠١٤) ويرى الاتراك في ظهور داعش فرصة تحقيق أهداف إقليمية إستراتيجية في المنطقة، ويرى أردوغان أن حرب (داعش) في

العراق فرصة سانحة لوضع الأمور في نصابها على الجانب الآخر من الحدود التركية، فضلاً عن تحقيق حلم تورغت أوزال^(٤٤).

وفي آذار ٢٠١٥ توغلت القوات التركية داخل الأراضي العراقية في شمال الموصل وما يقارب ٣٠٠٠ جندي ونشر دبابات القتال الرئيسية وكتيبة مغاوير بالقرب من مواقع الخاضعة لسيطرة داعش في الموصل، حكومة أنقرة عبرت عن موقفها السياسي العسكري في شمال العراق من خلال نقل جنودها بدلا من سحبهم بالكامل أشارت حكومة التركية استعدادها لاستخدام أدوات القوة في العراق عبر العمل مع حكومة إقليم كردستان مستعرضة، بذلك نفوذها ضد حزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش.

ويتضح من ذلك أن الانتشار العسكري قد يمهّد الطريق أمام توغل أوسع في إطار المتابعة إذا ما أدعت الحاجة فتركيا تقصف مخيمات تابعة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق منذ عام ٢٠٠٧ وتحصل على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في الاستيلاء على الأهداف، انتشار ٣٠٠٠ جندي وعشرات الدبابات عبر الحدود أشبه بامتلاك قوة كافية للسيطرة على الموصل وبمساعدة أطراف سياسية عراقية ساعية لإدارة حكمها المحلي والمتمثلة بقيادات أئتلاف متحدون بزعامة السيد اسامة النجيفي واثيل النجيفي تحت وصايا أجنبية.

وكذلك نجد أن تركيا وبعد التدخل العسكري الروسي في الحرب ضد داعش الإرهابي في سوريا، وفشلها في إيجاد منطقة عازلة في شمال سوريا، سعت بالاعتماد على خطط وأساليب أخرى من أجل قلب موازين القوى من أجل تحقيق مكاسب إضافية، تتلائم ومصالحها الداخلية، فضلاً عن رئيس التركي رجب الطيب اردغان الذي اكد بأنه لن يقبل بسحب القوات التركية من الأراضي العراقية (في شمالي العراق) إذ أنه سيعمد إلى زعزعة الاستقرار الوطني في العراق، في سبيل تنفيذ وتحقيق أهداف إقليمية و استراتيجية كما هو مخطط له من أهداف خفية وغير معلنة منها الاستعداد بعد تحرير الموصل وطرد (داعش) تكتمل تعقيدات المشهد السياسي والعسكري.

ومن المعلوم بأن تركيا تعد من أهم الدول المجاورة للعراق والتي أدت دوراً مهماً على مستوى التأثير في الأمن الوطني العراقي عدة عقود والسبب يعود للروابط التاريخية والحضارية والثقافية التي تربط البلدين إلى كون تركيا من أهم الدول في الشرق الأوسط

التي تلعب دوراً إقليمياً مهماً خاصة بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة، وكان للقضيتين الكردية التركمانية تأثير كبير في تحديد سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق فضلاً عن حلم العثمانية الجديدة.

توغل القوات التركية داخل الأراضي العراقية في شمال الموصل يعد خرقاً للسيادة الوطنية وانتهاكاً بقواعد القانون الدولي ولمبادئ حسن الجوار بين البلدين وهناك قوانين ومواثيق دولية تنظم العلاقة بين الدول واحترام سيادة كل دولة وعدم التجاوز على أراضيها، ولا يمكن لأي دولة إرسال قواتها إلى أراضي دولة أخرى بذريعة مساندتها محاربة الإرهاب ما لم يتم الاتفاق على ذلك بين حكومتي البلدين بشكل واضح وصريح.

الخاتمة :-

ترتبط السيادة ارتباطاً وثيقاً بدرجة وحدود الاستقلال السياسي للدولة، فالاستقلال هو الذي يتيح لها أعمال مظاهر السيادة الوطنية سواء داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية المتبادلة مع غيرها من الدول وأشخاص القانون الدولي، أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تؤثر على السيادة، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها.

وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تتال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه في ظل النظام الدولي التقليدي، ومن الأمثلة تجربة الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من كل ما يقال عن الوحدة الأوروبية الشاملة وفتح الحدود السياسية للدول الأعضاء أمام حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الأقاليم المختلفة لهذه الدول، ألا أن المؤكد في هذا الخصوص هو أن السيادة الوطنية فرنسا مثلاً أو ألمانيا أو بريطانيا أو غيرها لن تختفي تماماً، وأن كانت تلك الدول ستفقد بلا شك بعضاً من سلطاتها السيادية لصالح هذه الوحدة أو الاتحاد الأوروبي.

في خضم التحدي العنيف بين الحفاظ على السيادة الوطنية وزوالها من تحديات تواجه العراق يمكن تقييم الانتشار والتوغل للقوات التركية داخل الأراضي العراقية في شمال الموصل، يعد خرقاً للسيادة الوطنية وانتهاكاً لقواعد القانون الدولي ولمبادئ حسن الجوار بين البلدين، في إطار العلاقات الدولية موثيق دولية تنظم العلاقة بين الدول واحترام سيادة كل دولة وعدم التجاوز على أراضيها وأرسال قواتها العسكرية إلى أراضي دولة أخرى تحت حجب وذرائع، ما لم يتم الاتفاق على ذلك بين حكومتي البلدين بشكل واضح وصريح.

مما يرجح فرضية عدم انسحاب القوات العسكرية التركية من الأراضي العراقية لأن المبررات لا تزال قائمة مستغلة ضعف الحكومة العراقية والخلاف المستشري بين فرقاء السياسة وظروف الحرب مع داعش.

وهذا الوضع مدعاة لتوحيد الجهود والمواقف لمواجهة التحديات الامنية والعسكرية والسياسية التي تحدد حاضر الوطن ومستقبله بما يعيد للعراق دوره الريادي ومكانته الاقليمية والدولية.

الهوامش

- (^١) إبراهيم أحمد شلبين علم السياسة : دراسة في قواعده الأصلية وضوابطه النظرية، بيروت ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص ٦٢ .
- (^٢) بطرس بطرس غالي، محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة ، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٧٦، ص ١٦٣.
- (^٣) مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٥٥.
- (^٤) ولترب رستون، أفول السيادة : أيف تحول ثورة المعلومات حيتتا، تر: سمير عزت نصار وجورج خوري، عمان، دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٣٨.
- (^٥) حسين إبراهيم صالح عبيد، القضاء الدولي الجنائي، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص ٣٧.
- (^٦) مسعد عبد الرحمن، زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٣، ص ٤٩٧ .
- (^٧) محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون الإسلام، الإسكندرية : منشأة المعارف، د.ت، ص ٣٨٦.
- (^٨) عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسية، ج ٣، ط ٢، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣، ص ٣٥٦ .
- (^٩) محمد نصر مهنا، نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩، ص ٥٥.
- (^{١٠}) عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ص ٣٥٦ .
- (^{١١}) محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، مبادئ العلوم السياسية، الإسكندرية : الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
- (^{١٢}) بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت : دار آية للطباعة والنشر، ١٩٠٨١، ص ٦٥.

- (١٣) محمود علي الداود ، الثوابت والمتغيرات في العلاقات العراقية - التركية متابعة اقليمية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، العدد ٥ السنة الاولى ، ٢٠٠٢ ، ص ٥ .
- (١٤) محمد نور الدين ، الشرق الاوسط في السياسة الخارجية التركية ، وجهة نظر عربية ، مركز الدراسات والتوثيق والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١٢٢ .
- ^١ ابراهيم خليل احمد ، تركيا وحرب الخليج الثانية ، مجلة الدراسات التركية ، العدد ٤ ، السنة الثالثة ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ، ص ٩
- ^{١٥} ابراهيم خليل العلق ، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي ، مجلة اوراق تركية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٢ ، ص ٤ .
- ^{١٦} ابراهيم احمد خليل ، مصدر سابق ، ص ١٢
- ^{١٧} ابراهيم خليل العلق ، مصدر سابق ص ٧ .
- ^{١٨} ابراهيم خليل احمد ، تركيا وحرب الخليج الثانية ، مصدر سابق ، ص ١٢ .
- ^{١٩} جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧ .
- ^{٢٠} ابراهيم خليل العلق ، التدخل العسكري في شمال العراق ، اهدافه ومواقف الدول منه ونتائجه ، مجلة دراسات تركية ، جامعة الموصل ، العدد ٢٧ ، ١٩٩٦ ، ص ٣
- ^{٢١} ابراهيم خليل العلق ، المصدر نفسه ، ص ٣ .
- ^{٢٢} ابراهيم خليل العلق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .
- ^{٢٣} عامر علي العلق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤ .
- ^{٢٤} ابراهيم خليل العلق ، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي ، مجلة اوراق تركية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص ١١ .
- ^{٢٥} جلال عبد الله معوض ، مصدر اسبق ، ص ٢٠٣ .
- ^{٢٦} عماد يوسف ، اروي الصباغ ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٦ .

^{٢٧} قيس محمد نوري ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، مجموعة باحثين ، الابعاد القومية والدولية للعدوان على العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠١ .

^١ محمد نور الدين ، النتائج والتداعيات ، مجموعة باحثين ، تحتلال العراق وتداعياته عربيا واقايما ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ١ ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٥ - ٤٠٨ ، التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

^{٢٨} جراهام فولر ، العراق في العقد المقبل : هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢ ؟ دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، العدد ١٤ ، ص ١١١ .

^{٢٩} محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مقاربات في الدين والسياسية والعلاقات الخارجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠٣ .

^{٣٠} محمد نور الدين ، مرجع سابق ، ص ١٨١ - ١٨٥ .

^(٣١) عمر الشوبكي، عودة العثمانيين والإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، دبي ٢٠١١، ص ٦٨.

^(٣٢) سطاتم حسين علوان، توجهات السياسة الخارجية التركية لحكومة حزب الله والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥١، ٢٠١٢، ص ٧٤.

^(٣٣) ميشال ترفل، عودة تركيا إلى الشرق، (الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم الناشرون، ٢٠١٠، ص ٧٣.

^(٣٤) ميشال توفل، مصدر سابق، ص ٧٤ .

^(٣٥) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٦، ص ١٨٧.

^(٣٦) د. محمد سعد أبو عامود، تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠١٥، العدد ٢٠١، ص ٩٩ .

(٣٧) عمر الشوبكي، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٣٨) عبد العظيم محمود حنفي، دراسة عن التردد التركي في الحرب على داعش، صحيفة

حريات، ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ . www.hurriyatsudan.com

(٣٩) إبراهيم خليل العلاف، فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية - التركية

ومخاطرها على الأمن القومي، مجلة أوراق تركيا معاصرة، يصدرها مركز الدراسات

الأقليمية، جامعة الموصل، العدد ١٣، ٢٠٠٠ .

(٤٠) محمد نور الدين، ازدواجية تركية في العراق، شام برس صوت الحرية والديمقراطية،

السبت ٢٠١٢/١٢/٨ . www.shampress.com

(٤١) خورشيد دلي، أكراد العراق والموقف من السياسة التركية تجاه داعش ، مجلة الوحدة

الإسلامية، السنة الثالثة عشر، العدد ١٥٤، تشرين الأول ٢٠١٤ .

المصادر

- إبراهيم أحمد شلّين علم السياسة : دراسة في قواعده الأصلية وضوابطه النظرية، بيروت

، الدار الجامعية للطباعة والنشر .

- بطرس بطرس غالي، محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة ، القاهرة، المكتبة

الأنجلو مصرية، ١٩٧٦ .

- مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، بيروت، المؤسسة

الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠ .

- ولتر ب رستون، أفول السيادة : أيف تحول ثورة المعلومات حيثنا، تر: سمير عزت

نصار وجورج خوري، عمان، دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ .

- حسين إبراهيم صالح عبيد، القضاء الدولي الجنائي، القاهرة : دار النهضة العربية،

. ١٩٧٧

- مسعد عبد الرحمن، زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٣ .
- محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون الإسلام، الإسكندرية : منشأة المعارف، د.ت .
- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسية، ج٣، ط٢، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣ .
- محمد نصر مهنا، نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩ .
- محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسى، مبادئ العلوم السياسية، الإسكندرية : الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .
- بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت : دار آية للطباعة والنشر، ١٩٠٨١ .
- محمود علي الداود ، الثابت والمتغيرات في العلاقات العراقية - التركية متابعة اقليمية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، العدد ٥ السنة الاولى ، ٢٠٠٢ ، .
- محمد نور الدين ، الشرق الاوسط في السياسة الخارجية التركية ، وجهة نظر عربية ، مركز الدراسات والتوثيق والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- ^١ ابراهيم خليل احمد ، تركيا وحرب الخليج الثانية ، مجلة الدراسات التركية ، العدد ٤ ، السنة الثالثة ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣
- ^١ ابراهيم خليل العلق ، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي ، مجلة اوراق تركية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٢ .
- جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ .

- ابراهيم خليل العلق ، التدخل العسكري في شمال العراق ، اهدافه ومواقف الدول منه ونتائجه ، مجلة دراسات تركية ، جامعة الموصل ، العدد ٢٧ ، ١٩٩٦ .
- ابراهيم خليل العلق ، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي ، مجلة اوراق تركية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ .
- عماد يوسف ، اروى الصباغ ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٦ .
- قيس محمد نوري ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، مجموعة باحثين ، الابعاد القومية والدولية للعدوان على العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ، بغداد ، ١٩٩٣ .
- محمد نور الدين ، النتائج والتداعيات ، مجموعة باحثين ، تحتلال العراق وتداعياته عربيا واقايما ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ١ ، ٢٠٠٤
- ^١ جراهام فولر ، العراق في العقد المقبل : هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢ ؟ دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، العدد ١٤
- محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مقاربات في الدين والسياسية والعلاقات الخارجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ط ١ ، ١٩٩٨
- عمر الشوبكي ، عودة العثمانيين والإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، دبي ٢٠١١ .
- سطم حسين علوان، توجهات السياسة الخارجية التركية لحكومة حزب الله والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥١ ، ٢٠١٢ .
- ميشال ترفل، عودة تركيا إلى الشرق، (الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم الناشرون، ٢٠١٠ .
- وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٦ .

- د. محمد سعد أبو عامود، تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠١٥، العدد ٢٠١ .
- عبد العظيم محمود حنفي، دراسة عن التردد التركي في الحرب على داعش، صحيفة حريات، ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ . www.hurriyatsudan.com
- إبراهيم خليل العلاف، فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية - التركية ومخاطرها على الأمن القومي، مجلة أوراق تركيا معاصرة، يصدرها مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ١٣، ٢٠٠٠ .
- محمد نور الدين، ازدواجية تركية في العراق، شام برس صوت الحرية والديمقراطية، السبت ٢٠١٢/١٢/٨ . www.shampress.com
- خورشيد دلي، أكراد العراق والموقف من السياسة التركية تجاه داعش ، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة عشر، العدد ١٥٤، تشرين الأول ٢٠١٤ .